فرع على التذكير لوجهين احدهما ان لفظ شي مذكر وهو يطلق على المذكر والمؤنث
والثاني ان المؤنث له علامة تدل على فرعيته اما لفظية او مقدرة واما
معنوية وهي ان كمال المذكر مقصود بالذات ونقصان المؤنث مقصود بالعرض
ونقصان العرض فرع على كمال الذات ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لان
الفعل فرع على الاسم لسبق الاسم فاذا وجد في الاسم وزن الفعل وجد فيه
فرع والجمع فرع على الافراد لسبق الافراد على الجمع وكذلك التركيب فرع على الافراد
لان اصل الاسماء ان تكون بسيطة مفردة وانما تركب لعلل توجب التركيب والعجمة
فرع على العربية لانها دخيلة في كلام العرب وهي مسبوقة بكلمة بلغته ولذلك
ثقل على العربي التكلم بها اذ ليست من طبعه والعدل فرع لان المعدول عنه
اصل للمعدول اذ لولا المعدول عنه لما وجد العدل والوصف فرع على محل
الوصف لاحتياجه اليه وتبعه له لفظا ومعنى والالف والنون الزائدتان
فرع على المزيد فيه مع كونهما مضارعين لالفي التانيث والف التانيث فرع على
التذكير وكذلك ما ضارعهما ثبت له حكم الفرعية وكذا الحكم الف الالحاق
واعلم ان بعض العلل لا تؤثر الا مع علة مخصوصة بدليل ان ادرعان فيها خمس
علل ولو نكرت لانصرفت لان العلمية شرط في تاثيرها فاذا انتفى الشرط
انتفى المشروط الامر الرابع في بيان ان السبب الواحد لا
يمنع الصرف اتفاقا اختيارا وانما لم يمنع السبب الواحد في الاختيار لوجهين
احدهما ان الخفة التي هي سبب الصرف اذا دخل عليها سبب واحد فاعتل ومنه فلم
يقدر على جذبها عن الاصالة الى الفرعية فاذا دخل معه سبب اخر تعاضد
القوة ... يغلبا خفة الاسم وجذباه الى شبه الفعل ونظيره في الشرعيات
ان الاصل براءة الذمة فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة ما لم يعتضد باخر
والوجه الثاني انه ما من شيئين الا وبينهما مشابهة ما فلو اعتبر
مطلق المشابهة لانحصرت الاسماء بالافعال والافعال بالاسماء فلذلك لم يعتبر
السبب الواحد فان قيل فشابهه الحرف من وجه واحد كما في

زوال الاعراب فلما كان السبب الواحد كافيا في منع الصرف قلنا
مشابهة الحرف تخرجه الى ما تقتضيه الحرف من البناء وعلة البناء قوية فلذلك
جذبته العلة الواحدة واما مشابهة الفعل فانها لا تخرجه عن الاعراب
وانما تحدث فيه ثقلا ولا يحقق الثقل الا السبب الواحد كما قررنا فلذلك احتيج
الى سببين ليحقق الثقل فان قيل لم حكم جعفر ورجل واحد في الصرف فما
الفرق بينهما قلنا بينهما متخيل في الذهن فان جعفر لو انضم اليه علة اخرى
لامتنع من الصرف بخلاف رجل لعدم العلة فيه فان قيل فما الفرق بين
امراة سميت بابرهيم وفاطمة قلنا الفرق بينهما ان في المسماة بابرهيم ثلث
علل فلو قدر زوال العجمة لم ينصرف لبقاء التعريف والتانيث ولو قدر رفع
علة من فاطمة لانصرفت لبقاء علة واحدة واما منع السبب الواحد
في ضرورة الشعر فلم يجوزه سيبويه واكثر البصريين واجازه الكوفيون والاخفش
وابو علي وابن برهان واما بلا سبب فلا يجوز اتفاقا فحجة المانعين ان الصرف
هو الاصل فلا يقوى السبب الواحد على اخراجه الى الفرع على ما تقدم من الدليل
حجة المجوزين السماع والقياس اما السماع فقول الشاعر فما
كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وقول الاخطل
طلب الازارق بالكتايب اذ هوت بشبيب غايلة النفوس غدور وقول
ابن قيس الرقيات ومصعب حين جد الامر اكثرها واطيبها وقول
ابو دهبل انا ابو دهبل وهب لوهب من جمح في العز منها والحسب
وقول الاخر وقائلة ما بال دوسر بعدما صحا قلبه عن ال ليلى
وعن هند وقول الاخر وممن ولدوا عامر ذو الطول
وذو العرض واما القياس فان حذف التنوين اعظم من حذف الياء
واللام في قوله دارس المنازل غير رقايات يعد المنازل واعظم
من حذف الواو في قوله فبيناه يشري رحله ... بينا هو واذا جاز للشاعر الضرورات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1